



## ملاحظات على بيان "شعبة مصالح جمهورية العراق" حول القرارات المعادية لمسيحي وكلدان العراق

كنوز بلاد الرافدين ومفاخرها . هذا النفط الذي يجب أن توجه عائداته لخدمة جميع العراقيين بمختلف قومياتهم وليس لمصلحة قومية واحدة أو فئة معينة منهم فقط .  
ان الكلدان الذين ترفض السلطات الحاكمة الاعتراف بهم في الدستور العراقي كقومية مساوية في الحقوق والواجبات حالها كحال بقية قوميات العراق . هي نفس السلطات التي لا تتورع ابدا من ارسال ابنانهم للتضحية والدفاع بدمائهم الغالية عن العراق . وما سقوط الأف من الشهداء الكلدان في حربي الخليج الأولى والثانية دفاع عن العراق الا دليلا ساطعا على هذا العطاء الكلداني المعمد بالدم . ومن هذا المنطلق اذا كان الكلدان لا يترددون ابدا في القيام بواجباتهم ودفعها وبضريبة الدم فلماذا اذن تغبن حقوقهم؟

هل يطلب بيان الشعبة من كلدان العراق نسيان قرار السلطة في بداية السبعينيات بمصادرة مدارس الراهبات ومدارس الكنيسة الكلدانية الأخرى التي كانت قيمتها تقدر بملايين الدولارات أخذت عنوة القليل وغصبا ومن دون أية تعويضات مالية، وليس هذا فحسب بل ان يشكروا ويمجدوا إعادة صرف منها على ترميم كنائسهم؟

أن بيان الشعبة وكما هو واضح لا ينكر ابدا صدور تلك القوانين التعسفية بل يحاول تبريرها بقوله أن صدورها لن يؤثر على حرية ممارسة الطقوس الدينية لمسيحي العراق، ومرة ثانية ينسى البيان أن الحرية الدينية في العراق معدومة أصلا، إذ ليس فقط يجبر غصبا المسيحي واطفاله على اعتناق الديانة الإسلامية حال زواجه من مسلم، بل يتعدى ذلك الى قتل أو سجن وتعذيب المسلم الذي يريد تغيير ديانته الى غيرها من الديانات

كذلك أن حرية ممارسة الطقوس الدينية محصورة داخل حيطان الكنائس إذ يمنع بث القداس المسيحي من على أجهزة الراديو والتلفزيون الرسمية أسوة بالذي تقوم به من بثها لقراءات القرآن اليومية وكذلك مراسيم الصلاة الإسلامية في كل جمعة، وليس هذا فحسب بل يتعدى ذلك الى عدم السماح للكنائس العراقية من أملاك أجهزتها الخاصة كي تقوم بهذه المهمة نفسها اذا كانت السلطات العراقية ترفض بث القداس المسيحي من على قنوات أجهزتها الرسمية. أضف الى كل ذلك القرار التعسفي الجديد، والذي لم يعلق عليه بيان الشعبة، والذي يحصر تدريس الديانة المسيحية في المدارس ذو الغالبية من الطلبة المسيحيين على خريجي الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه والهادف اصلا على إلغاء المتبقي من آخر حق كان يملكه مسيحيو العراق وهو أن لا يكون استيعاب الفرد منهم وفهمه لديانته المسيحية وقدرته على تدريسها للاخرين مرهونة بحصوله على شهادة ماجستير او دكتوراه في الفيزياء النووية أو هندسة الكمبيوتر أو الإدارة والاقتصاد أو العلوم السياسية أو غيرها من الاختصاصات التي ليس لها اية علاقة بمسألة تدريس الدين او فهمه. إذ لو كانت المسألة كذلك فإن ولا الكتابة، سيحاسب تحت هذا القانون بأن الرسول الكريم محمد (ص) الذي لم يعرف لا القراءة يطرد طردا حتى قبل وصوله ابواب مساجد ومدارس العراق الإسلامية. اذا عن أية حرية دينية يتكلم عنها بيان الشعبة؟

وفي ختام بيان الشعبة القصير وفي تعليقه على القرار التعسفي الآخر الذي منع بموجبه إطلاق الأسماء المسيحية والكلدانية على الأطفال الجدد في العراق، فيقول البيان: "اما بشأن موضوع تسمية من قرار تسجيل المواليد الجديدة فقد حاول بيان الأكاذيب تغيير الحقائق وعمد رفع كلمة (عراقية) الأسماء. فالقرار ينص على تسجيل أسماء المواليد بأسماء (عراقية او عربية او اسلامية) والأسماء المسيحية هي اسماء عراقية." والحقيقة ان محاولة "شعبة مصالح جمهورية العراق" تبرير ذلك القرار المعادي لأبسط حقوق الإنسان وبهذه الطريقة ليدل على مستوى الاستهانة التي ينظر بها كاتبوا ذلك البيان للعقل المسيحي والكلداني الذي أثبت قدرته الخلاقة من خلال بناءه لأكثر قوة اقتصادية في المهجر الأمريكي مقارنة مع أي مجموعة عرقية شرق - أوسطية وخلال فترة قصيرة من الزمن صحيح ان الأسماء القومية الكلدانية هي اسماء عراقية بحكم كون الكلدان هم سكان العراق الأصليين، ولكن ليست جميع الأسماء المسيحية هي أسماء عراقية وبالضرورة، فكما أن هناك أنفاس عربي نحو المجتمع الإسلامي، فمسيحيو العراق كذلك منفتحون على المجتمعات المسيحية. فإن أسماء قديسين مسيحين كجورج، وريتا، وبرناديت، وجوزيف وغيرها ليست عراقية ابدأ، وكذلك هي حال أسماء طلعت وجودت وفيروز الغير عراقية والغير عربية. وبالتالي فإن صياغة القرار وبالطريقة الأنفة الذكر تعني أنه مرفوض على مسيحي العراق أن يسموا اولادهم بأسماء من العالم المسيحي ولكنه مسموح لمسلمي العراق تسمية اولادهم بأسماء من العالم الإسلامي.

ان المسألة ليست فقط أحقار هذا القرار التعسفي لأحقية الالدين في تسمية مواليدهم الجدد كالحق الأدنى لحقوق الإنسان المشروعة ولكن الأني من ذلك هو أن هذا القرار قد وضع سلطة تقرير هذا الأسماء بالموظف المختص في مستشفيات الولادة، فان كان ذلك الشخص ذو اطلاع بتاريخ الكلدان لعرف أن "لارسا" هو أسم مدينة سومرية - بابلية عريقة وبالتالي سيسمح للوالدين الكلدان بتسمية طفلتهما بها، اما ان يكون اطلاعه بتاريخ العراق قبل الحكم الإسلامي هو بضحالة المناهج التدريسية وبالتأكيد سيتصوره أسم أميرالي الرسمية التي تحاول تجاوزه لصالح الفترة العربية الإسلامية، فإنه غير عربي وغير مسلم وبالتالي سيرفض تسجيل ذلك الأسم وهنا ستكون مأساة الالدين . ومرة ثانية فإن المتضرر الرئيسي من هذا القرار التعسفي هو كلدان ومسيحيو العراق وبالدرجة الأولى وكذلك حرية الاختيار للفرد العراقي أي كان دينه .

ونرجع الى الكلمات الأولى لبيان الشعبة حول الأسماء الى وحدة الشعب العراقي بجميع فئاته وطوائفه ونسائل حذى لو تقوم "شعبة مصالح جمهورية العراق" باطلاعنا على عدد العراقيين من العرب والمسلمين الذين يعترضون على أن يسمي أختهم من مسيحي وكدان العراق بأسمائهم الحالية كي تخرج علينا السلطات الحاكمة في بغداد بهذا القرار العجيب والغريب ونسائل مرة ثانية «لمصلحة من تقوم السلطات العراقية بأثارة هذه النعرات الدينية والقومية بين ابناء العراق المتأخيين وخصوصا في هذه الظروف العصيبة من حصار ودمار طال جميع ابناءه وبمختلف اديانهم وقومياتهم؟

وختاما ان بيان الشعبة والسبب واضح رفض التعليق على بقية النقاط التي وردت في تقرير وكالة الأبناء الكلدانية كمسألة شروط الحصول على شهادة جامعية عليا لتدريس الديانة المسيحية ومسألة توسيع القانون التعسفي الذي يجبر المسيحي المتزوج من مسلم عنوة وغصبا في دخول الإسلام ومع اطفاله من زواج مسيحي وكذلك مسألة المقالات التي تهاجم المسيحية في جريدة بابل التي يصدرها الابن الأكبر عدي صدام حسين وكذلك مسألة التعريب التعسفية التي تهدف القضاء على الشخصية القومية المميزة لكدان العراق وتحويلهم الى "مسيحيين عرب" كما حاول بيان الشعبة الذي رفض وبكل صلافة استخدام كلمة الكلدان القومية حين الإشارة الى الأسماء العراقية وفضل القول "الأسماء المسيحية هي عراقية" حين كان المقصود "الأسماء الكلدانية هي عراقية."

وأخيرا أن وكالة الأبناء الكلدانية تجدد عهدها على خدمة ابناء أمنا الكلدانية وأبناء الشعب العراقي بمختلف قومياتهم وأديانهم من خلال الأستمرار في نقل الخبر بحقيقته الكاملة ومن أجل تنقيف وتوعية أبناء شعبنا وتأهيلهم كي يدافعوا عن حقوقهم ويمارسوا واجباتهم بما فيه خدمة لأمتهم الكلدانية العريقة وجميع أبناء بلاد الرافدين العظيمة كي ترجع تلك الأرض المعطاء الى مجدها التليد كمرکز نور وأشعاع يبهر العالم بأجمعه ويغنيه بما فيه خدمة للإنسانية جمعاء.

وكالة الأبناء الكلدانية

وكالة الأبناء الكلدانية - 10 آذار 2002، سان دييغو - قام البعض من عملاء النظام العراقي من الانتهازيين والمنتهجين الكلدان بتوزيع بيان صادر عن "شعبة مصالح جمهورية العراق" في واشنطن، ترد فيه على التقرير الذي أصدرته وكالة الأبناء الكلدانية حول القرارات العنصرية والتعسفية المعادية لمسيحي وكدان العراق (بضمنهم الأثوريين والسريان). وقد وجدت الهيئة الإدارية للوكالة ضرورة تأكيد ما ورد في تقريرها الصادر في ٢٨ شباط ٢٠٠٢ مع توضيح المغالطات في بيان الشعبة وتعرية الترميم والتغطية التي حاولت القيام بها دفاعا عن قرارات جائزة يندى لها جبين أي مواطن عراقي شريف خجلا ونأسفا على الحالة الغريبة التي وصلت اليها أحوال الوطن الأم، بلاد الرافدين العظيمة، التي كان أبائنا الكلدان القدامى، قد جعلوها مركز أشعاع حضاري للعالم كله وعلى مدى آلاف السنين.

فقد أستهل بيان الشعبة كلماته الأولى بالتهجم على تقرير الوكالة منعتا أيها الأكاذيب التي «تهدف الأساءة الى وطننا العزيز العراق وتمس وحدة شعبه بكل فئاته وطوائفه المتأخية منذ آلاف السنين...» حسب ماورد في البيان. وهنا نقول أن وكالة الأبناء الكلدانية لن تتبارى مع الشعبة في إطلاق الاتهامات المتبادلة ولكن في نقل حقائق الأمور كما تجري، والحقيقة أن بيان الشعبة فشل وبشكل كامل في تبريره ودفاعه عن أسباب صدور مثل تلك القوانين التعسفية التي تهدف وبالضبط ما ذكرته الشعبة في كلماتها أعلاه.

توسيع

الأحوال والأحوال ابناء كلدانية العراقية المعترمون

اصدرت ما تسمى وكالة الأبناء الكلدانية بتاريخ ١٠ آذار الجاري مجموعة من المراسم والأكاذيب تهدف الأساءة الى وطننا العزيز العراق . ونسج وحدة شعبه بكل فئاته وطوائفه المتأخية منذ آلاف السنين .

ونحن على ثقة تامة بانوعي العسفي والاراذل القام والنفس الوطني العالي لإنهاء جارتنا العراقية العزيزة والاختصاص وربطها الوثيق بوطنها الا...

لنجد ان من واجبا توضح الآتي :

- ان من مهام وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق الاشراف على اصحاب المؤسسات الدينية سواء كانت اسلامية او مسيحية ولكل الطوائف الاثري، وتعمل الوزارة على بناء وصيانة وترميم المساجد والكنائس ودور العبادة على نفقة الدولة ورحمة القديسين عليها ويتوجه مباشرة من السيد الرئيس لقيانه صدام حسين حفظه الله رعااه، والامانة على ذلك لفترة ومعدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الاحتفالية الشهيرة بذكرى تأسيس كنيسة كويخى القاربكية التي جرت في عام ٢٠٠١ ، وقد شارك مئات من رجال الدين الأفاضل من مختلف أنحاء العالم بهذه المناسبة ، نعم ثم اعلاه اصدار ثلاثين ( ٣٠ ) القديس توماس ، ام الاخران ، صميم المزارع، الارمن الارثوذكس ، الارمن الكاثوليك ) في بغداد . وفي محافظة نينوى قامت الوزارة باصدار القديس القاربكية التي تعود الى القرن الثالث عشر منها ( سيمون بتر - طامرة ، القديس توماس ، الاباء الدومينيكان ) ، وابيرة ( قديس جورج ، القديس متى ، القديس بيهلام ) خلال الاحول القليلة للكلدانية رغم ظروف المنهج الجائر وفتح ابوابها لاستقبال المسلمين من ابناء العراق .
- ان لشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لا يعني باي شئ من الأستقلال المتكامل في حق ممارسة الطقوس الدينية في حرمت القيادة في العراق على طسنان حرية ممارستها، ونس عليها لتستقر العراقي ، وتعمل بطريقتهم بابل على الكلدان والكنائس العراقية بكل حرية ويسر وتعتبر البطريكية برئاسة نيافة البطريك ( مار روفائيل بديوي ) في كل مناسبة عن تقديرهم للاهتمام والرعابة التي يوليها السيد الرئيس لثقة ابناء الطوائف المسيحية والطوائف الاخرى .
- لما بشأن موضوع تسمية المواليد الجديدة فقد حاول بيان الأكاذيب تغيير الحقائق وتعمد رفع كلمة (عراقية) من قرار تسجيل الأسماء . فالقرار ينص على تسجيل أسماء المواليد بأسماء (عراقية او عربية او اسلامية) والأسماء المسيحية هي اسماء عراقية .

ان العراق مهد الالدين السماوية ، ويعيش ابناءه بكل طوائفهم في اجواء من الأمانة والتسامح والعمل سوية لمواجهة العصر الطامع المتطويع عليه والدفاع عن استقلال وسيادة وحدة الوطن وبمهم التميز العراقي لكون ان تولى فيهم مزارع و كاذيب بدم الجميع من بلد وراء ترويعها .

شعبة مصالح جمهورية العراق

وأستمر البيان في شرح مهام وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق وحصرها بالتالي: "الأشراف على أعمال المؤسسات الدينية سواء كانت اسلامية أو مسيحية ولكل الطوائف الأخرى، وتعمل الوزارة على بناء وصيانة وترميم المساجد والكنائس ودور العبادة على نفقة الدولة ورعاية القائمين عليها ويتوجه مباشرة من السيد الرئيس...". وأستمر البيان بأعطاء الأمثلة على ذلك العمل بأن ذكر أسماء الكنائس والأديرة المسيحية التي قامت الوزارة بترميمها وأصلحها. ثم حاول البيان تبريره لصدور قرار مصادرة ممتلكات الكنائس العراقية وأجبار قساوستها على الارتباط بالوزارة قسرا بأن قال: "ان أشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لا يعني بأي شكل من الأشكال التدخل في حق ممارسة الطقوس الدينية التي حرصت القيادة في العراق على ضمان حرية ممارستها ونص عليها الدستور العراقي...". والسؤال البسيط هنا هو: لو كان عمل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية هو ترميم وأصلح الكنائس وبالطريقة اللطيفة التي ذكرها البيان لكان على قساوسة ومطارنة الكنائس العراقية اطلاق الاحتفالات وصلوات البهجة بصدور قرار ربطهم وكنائسهم بمثل تلك الوزارة القرار راضيين وضع استقلالهم الخيرية لا أن يجتمعوا ويوقعوا عريضة احتجاج على صدور ذلك الديني والكنسي تحت تصرف الدولة وأهدافها السياسية إضافة الى وضعه تحت تصرف أهواء موظفين مسلمين قد تتراوح نزاهاتهم الشخصية ما بين منصف وعادل الى حاقذ وظالم؟ وحول ما ذكره البيان من تعدده للكنائس التي تم ترميمها على "نفقة الدولة" فنقول، أن تعداد سكان العراق من مسيحيين وكدان يتراوح ما بين ٤ - ٦% ومن هذا الرقم يمكن حساب الغبن والظلم الذي حقهم لحق ويلحق بهم من جراء رفض السلطات العراقية المتلاحقة من وضع ولو جزء يسير من المشروع في مليارات نفطهم العراقي لتتنف على حماية وتطوير ثقافتهم القومية العريقة إضافة الى بناء وترميم مراكز عبادتهم المسيحية والتي يعود بعضها الى ما قبل ١٧٠٠ عام والتي تعتبر من